

الماتح اوجه الهمد التفسير ان ايقام على عمومها
 يقتضي حذف الحد على كثير من الاسماء والحروف
 والافعال الغير الماضية **الذمك كان اوله مقصودا**
 دخول كان مفسد للحد بصدفه على نحو ضرب مينا
 للمفعول وعدم صدفه على ضرب مينا الفاعل
والهجرة غير مقديما فلا يكون اوله الا لا يخرج الميز
 لها من الحد وهذا يخالف ما قدمه في قوله وما
 اوله الهجرة مثل الفعل الى اخره ولو قال هنا وما
 كان اوله متحرك منه مكسر الصحة المقابلة بين
 القسمين وكان النضم محتاجا اليه وحجت الولى
 في الموضوعين على سنن واحد **لزبارة النوصيم** فزيفك
 انما ذكره اشارة الى القسم المذكور **لان المراد بها**
التقسيم قاله ايضا ان التقسيم يقتضي كون القسم اسم
 من كل من القسمين وبيان القسام والاك ان قسم الشيء مساويا
 وقسم الشيء قسما منه وكلاهما ممنوع والامر ان يكونها
 للتقسيم لان الشيء الفاعل مساويا لما كان او
 منه مقصودا او ما كان اوله مقصودا قسم مما كان اوله
منحرك منه مقصودا **اي ما كان على احد هذين**
الوجهين ان قلت او موضوعة لاحد التبيين

او الاشياء سواء كانت للشك والنضم فخذ الصدر
 لا يخرج النضم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت الوجهين
 ظاهر في كون المراد بها القسمين فلا تكون اول الشك فقال
 ان كان بها الشك او الظن او الاحتمال **واما فتح اول**
منحرك منه سواء اوله او حسوه **ويكون الفتح اخف**
 هو تمام العلة لفتح اول متحرك **كاتبني** اي الماتح لا يقيد
 كونه مينا الفاعل المتأقاة بقوله سواء الى اخره وما
 التي في قوله كما في صدره اي كناية **فان له الاصل**
في الاقواف لان الاعراب بما يجي لبيان المعاني
 المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني
 في الاقواف فوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى
 ما ذكر ان الاعراب اصل في المضارع من الاقواف
 لجوابه فيه فيكون كقولك لا تأكل السمك وشرب
 الكلب قلت الاعراب في المضارع غير متعين لبيان
 المعاني المتعاقبة عليه لامكان الاستغناء عنه بظهور
 لا وان مخالفة في الاسم **الماز ان عمل اخره** اذا كانت
 اخره حرف علة وهو الالف والواو والياء وهو استثناء
 من قوله على الفتح وفي كون الفعل المنقلب اخره مستثنى نظرا لان
 وجود الالف فرع عن فتحه ما انفك عنه فان قلت

